

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الأربعاء

15 مارس 2023





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8
حقوق الإنسان في العالم	23



ارتفاع تصنيف المملكة في مؤشر مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 23 شعبان 1444هـ - 15 مارس 2023م

<https://www.alyaum.com/articles/6457971>

كشفت المشرف العام على الرقابة الإلكترونية والإسناد فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالمنطقة الشرقية ندى منشي، أن الاتجار بالبشر يحتل المرتبة الثانية عالميًا لأكثر عائدات الجريمة المنظمة بعد تجارة المخدرات يليها تجارة السلاح، إذ تحقق أرباحًا طائلة تقدر بمليارات الدولارات. وقالت خلال ورشة عمل بعنوان **مكافحة الاتجار بالأشخاص** (بغرفة الشرقية، إن أكثر أشكال الاتجار بالأشخاص انتشارًا عالميًا هي الاعتداء الجنسي 50%، والعمل أو الخدمة قسرًا 38%، والأنشطة الإجرامية بنسبة 6%، وأنواع مختلفة بنسبة 4.5%، والتسول 1.5% بحسب التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للعام 2020م.

لخطة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص وأكدت أن الخطة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص والمعدة بالتعاون مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان تتضمن منهجية وطنية تنظم جهود الجهات المعنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص ومعالجة آثارها السلبية. وأضافت: ومنها الجانب الوقائي عملت على (سن القوانين، تنفيذ البرامج الوقائية، مبادرات تحسين العلاقة التعاقدية، تطوير إجراءات مكافحة الاتجار بالأشخاص ومنها **استقبال الشكاوى** بشكل مؤتمت، وضع إجراءات للحد من التعديات السلوكية في بيئة العمل، برامج الثقافة العمالية. كما تضمنت برامج تطوير الإيواء للعمالة المنزلية، تدريب المراقبين والمعنيين من الوزارة بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، إطلاق حملة عمل بوعي، توثيق عقود العمل، برنامج حماية الأجور، إطلاق برنامج hrsd التطبيق الموحد لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

وبينت مدير فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية نوال البواردي، أن القانون يعاقب كل من ارتكب جريمة اتجار بالأشخاص بالسجن مدة لا تزيد من 15 سنة أو بغرامة لا تزيد على مليون ريال أو بهما معاً. وأكدت ارتفاع تصنيف المملكة في مؤشر مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص إلى المستوى الثاني وفقاً للتقرير الصادر من وزارة الخارجية الأمريكية، مشيرة إلى **بعض المؤشرات** العامة لضحايا الاتجار بالأشخاص وهي: الإكراه أو الاستدراج لأعمال غير نظامية أو الإيواء أو النقل لأكثر من مكان.

أضافت: كذلك التعريض للإهانة أو التهديد أو العنف إذ يعانون من إصابات أو عاهات جسدية، وعدم حملهم وثائق تدل على هويتهم أو احتجازها لدى صاحب العمل، فضلاً عن تلقيهم أجر زهيد مقابل ساعات عمل طويلة أو المماثلة بدفع أجرهم أو عدم دفع أجورهم، وكذلك عدم السماح لهم بمغادرة مكان العمل أو الاتصال بذويهم أو الآخرين إلاندرًا.

الخطة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص - اليوم أبرز إنجازات لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص

واستعرضت أبرز إنجازات لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص (وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، وزارة العدل، وزارة الصحة، وزارة التعليم، وزارة الإعلام، النيابة العامة، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، هيئة حقوق الإنسان) منها: إطلاق آلية الإحالة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص ومساندة الضحايا، وإعداد فريق طبي مركزي و13 وحدة فرعية لتطبيق منظومة الإحالة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص.

أكملت: أيضاً شملت توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة حقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة "عابرة للقارات"، إطلاق حسابات خاصة **باللغتين العربية والإنجليزية** للجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، إطلاق

حملة معاً لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ووضع آلية تنفيذية لآلية الإحالة الوطنية.

كذلك تضمنت وضع ضوابط للإعلانات عن الخدمات العمالية، وتوقيع مذكرات تفاهم بين هيئة حقوق الإنسان وجمعية عون لرعاية ضحايا الجريمة واللجنة الوطنية للجان العمالية والهيئة السعودية للمحاميين، وإطلاق عدد من المبادرات التوعوية مثل التعلم الذاتي وقياس الوعي المجتمعي ومصطلحات ومفاهيم الاتجار بالأشخاص، واعتماد خطة العمل الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص للأعوام 2021-2023.

أيضاً إنشاء قاعدة بيانات لقضايا جرائم الاتجار بالأشخاص، إنشاء فريق لاستقبال وإدارة شكاوى جرائم الاتجار بالأشخاص، وإنشاء وحدة لرصد مؤشرات جرائم الاتجار بالأشخاص.

وذكرت أن نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص هو "استخدام شخص أو إلحاقه أو نقله أو إيواؤه أو استقباله من أجل إساءة الاستغلال"، مبيّنة أن الجريمة عبر الحدود الوطنية يكون الجرم ذا طابع عبر وطني من الحالات التالية: إذا ارتكب في أكثر من دولة واحدة، وإذا ارتكب في دولة واحدة ولكن جانباً كبيراً من الإعداد أو التخطيط له أو توجيهه أو الإشراف عليه جرى في دولة أخرى.

كذلك إذا ارتكب في دولة واحدة ولكن ضلعت في ارتكابه جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية في أكثر من دولة واحدة، وإذا ارتكب في دولة ولكن له آثار شديدة في دولة أخرى، لافتة إلى أن الجماعة الإجرامية المنظمة هي "أي جماعة مؤلفة من شخصين أو أكثر تقوم بفعل مدبر لارتكاب جريمة الاتجار بالأشخاص من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مادية أو مالية أو غيرها.

برامج تطوير الإيواء للعمالة المنزلية - اليوم

عناصر جريمة الاتجار بالأشخاص

وأوضحت أن عناصر جريمة الاتجار بالأشخاص بأنها الأفعال (استقبال، إيواء، استخدام، إلحاق، نقل)، ووسائلها (الإكراه، التهديد، الاحتيال، الخداع، الخطف، استغلال الوظيفة أو النفوذ، استغلال ضعف، إساءة استعمال سلطة، إعطاء مبالغ مالية أو مزايا)، بغرض (الاعتداء الجنسي، العمل أو الخدمة قسراً، التسول، الاستعباد، نزع الأعضاء، الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، إجراء تجارب طبية).

وتشدد العقوبات إذا ارتكبت الجريمة جماعة إجرامية منظمة، أو ارتكبت ضد امرأة أو أحد الأشخاص ذوي الإعاقة، وإذا ارتكبت ضد طفل حتى لو لم يكن الجاني عالماً بكون المجني عليه طفلاً.

كذلك إذا استعمل مرتكبها سلاحاً، أو هدد باستعماله، إذا كان مرتكبها زوجاً للمجني عليه أو أحد أصوله أو فروعه أو وليه أو كانت له سلطة عليه، إذا كان مرتكبها أكثر من شخص، وإذا كانت الجريمة عبر الحدود الوطنية، وكذلك إذا ترتب عليها إلحاق أذى بليغ بالمجني عليه أو إصابته بعاقة دائمة، مؤكدة أنه لا يعتد برضا المجني عليه في أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص.

وبيّنت أنه يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص كل من بادر من الجناة بإبلاغ الجهات المختصة بما يعلمه عنها قبل البدء في تنفيذها وكان من شأن اكتشاف الجريمة قبل وقوعها أو ضبط مرتكبها أو الحيلولة دون إتمامها، وكذلك المبلغ بعد وقوع الجريمة جاز عفاؤه من العقوبة إذا مكن السلطات المختصة قبل البدء في التحقيق من القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين، وكذا المبلغ أثناء التحقيق جاز تخفيف عقوبته.

يذكر أن تعريف جريمة الاتجار بالأشخاص وفقاً لتعريف بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص المنعقدة في العام 2000م هو "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيطهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال".

ويشمل الاستغلال كحد أدنى استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسراً أو لاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء.

سمو أمير منطقة الجوف يستضيف وفد أعضاء مجلس الشورى في ليالي الجوف

المصدر: جريدة واس الاربعاء 23 شعبان 1444هـ - 15 مارس 2023م

<https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2434825>

نوّه صاحبُ السمو الملكي الأمير فيصل بن نواف بن عبدالعزيز، أمير منطقة الجوف، بدور أعضاء مجلس الشورى في خدمة الوطن والمواطن، مشيداً بما يحظى به المجلس من دعم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسموّ وليّ عهده الأمين - حفظهما الله-.

وأشار سموّه إلى أنّ زيارة أعضاء مجلس الشورى لمناطق المملكة؛ ومنها منطقة الجوف، والعمل على التنسيق التكاملي مع أمانة مجلس المنطقة يؤكد مدى الدور المهم لمجلس الشورى في المملكة، وما يضمنه من كوادر وخبرات على قدر عالٍ من الكفاءة.

جاء ذلك خلال لقاء سموّه محافظي المحافظات ومديري الإدارات الحكومية، وعدد من الأكاديميين والأهالي في اللقاء الثاني والثلاثين من جلسات "ليالي الجوف"، الذي حمل عنوان "الشورى .. تنمية الإنسان والمكان"، في قصر سموّه مساء اليوم، بحضور وفد من أعضاء مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس الدكتور عبدالعزيز بن إبراهيم المهنا، وحضور وكيل هيئة حقوق الإنسان للحماية بندر بن فطيس الهاجري.

ورحّب سموّه في بداية الجلسة بأعضاء وفد مجلس الشورى في زيارتهم منطقة الجوف، وفقاً لتوجيهات القيادة الرشيدة؛ سعياً لتحقيق التكامل وتلبية الاحتياجات التنموية للمواطنين، وفقاً لأعلى معايير الجودة، مؤكداً سموّه حرص الجميع على العمل وفقاً لرؤية السعودية 2030.

وتناول اللقاء عدة محاور؛ منها بعض المعلومات الحيوية عن مجلس الشورى وإنجازاته، ودور المجلس في ظل رؤية السعودية 2030، ودور مجلس الشورى في تحقيق تنمية مناطقية مستدامة، وكذلك دور العلاقة العلمية بين لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى وهيئة حقوق الإنسان، كما جرى التطرق خلال الجلسة إلى تمكين المرأة وحماية الأسرة والطفل.

ثم استمع سمو أمير منطقة الجوف لمداخلات الحضور، ثم أجاب رئيس وفد وأعضاء مجلس الشورى على الاستفسارات المناقشات؛ للإسهام في الارتقاء إلى أعلى المستويات لخدمة المواطنين وفق رؤية 2030.

فيما أعرب وفد مجلس الشورى عن شكره لسمو أمير منطقة الجوف على كرم الضيافة والتعاون البناء من أمانة مجلس المنطقة والمجالس المحلية والمسؤولين بالمنطقة.

قانونيون لـ "الرياض": تخدم المجتمع على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي

تعديل "ضوابط إيقاف الخدمات" يواكب تطلعات الرؤية ويدعم تحقيق المستهدفات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 23 شعبان 1444 هـ - 15 مارس 2023م
<https://www.alriyadh.com/2002625>

رحب عدد من القانونيين بالتغيير والتعديل الذي أقر من طرف مجلس الوزراء مؤخراً على قرارات وإجراءات إيقاف الخدمات بالمملكة، مؤكدين بأنه يدخل ضمن التعديلات التشريعية والمبادرات الجديدة التي يسعى من خلالها إلى تحسين النظام القضائي وجعله أكثر انسجاماً مع الأهداف الطموحة التي تسعى إليها المملكة تحت مظلة رؤية 2030 وبرنامج التحول الوطني، وأشاروا إلى أن الضوابط الجديدة راعت العديد من الأمور التي تهم المواطن والمقيم والمستثمر، عبر طريقة مرنة يتحقق من خلالها الهدف الأساسي من إيقاف الخدمات وهو وفاء الموقوفة خدماته بالالتزامات المفروضة عليه دون أن يترتب على ذلك ضرر عام بالتابعين له ودون قطع الحقوق الأساسية كالحق في التعليم والعلاج وخلاف ذلك من الحقوق ودون ضرر بالمناخ الاستثماري واستمرارية الأعمال وتوسعها.

التعديل الجديد تضمن تخصيص 3 مراحل لإيقاف خدمات الأفراد، المرحلة الأولى منها تقضي بإيقاف الخدمات "منخفضة الأثر"، وتشمل الخدمات الجديدة غير المرتبطة بخدمة قائمة، والخدمات الإضافية التي لا يترتب على إيقافها أثر كبير على الفرد، ولا تتجاوز مدة إيقاف الخدمات في المرحلة الأولى 30 يوماً، والمرحلة الثانية منها تقضي بإيقاف الخدمات "متوسطة الأثر"، وتشمل الخدمات التي تحد من الاستفادة من الخدمات غير المؤثرة، إضافة إلى تخصيص مدة هذه المرحلة بـ 30 يوماً أيضاً، وثالث المراحل تقضي بإيقاف الخدمات "عالية الأثر"، وتشمل جميع الخدمات التي يمكن إيقافها "على أن لا يشمل ذلك هوية الفرد"، ولا يسبب الإضرار بتابعي الشخص الموقوفة خدماته.

كما تضمن التعديل الجديد، توجيه كافة الجهات الحكومية المكلفة بتنفيذ تلك الضوابط خلال 6 أشهر على أن يتم إيقاف الخدمات بناء على سند نظامي، أو قرار من مجلس الوزراء أو أمر سام، أو أمر قضائي، أو أمر من النيابة العامة، ويكون الإيقاف من خلال المنصة الإلكترونية، دون أن يتم وقف الخدمات في المراحل المتقدمة إلا بعد تبليغ اللجنة المعني قبل مدة كافية تحددتها، بوسيلة أو أثر من الوسائل الآتية: "الرسائل النصية، البريد الإلكتروني، الاتصال الهاتفي، منصة أبشر "أفراد أعمال"، الحسابات الحكومية، العنوان الوطني". وستلزم كافة الجهات الحكومية عند تصنيف الخدمات التي تقدمها والتي يمكن إيقافها بأن لا يترتب على الإيقاف ضرر الشركات التي يملكها أو التي يكون شريكاً أو مساهماً فيها، أو أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو الشركاء أو المدير التنفيذي أو العاملين فيها، وفي حال تترتب ضرر على أي من المذكورين أعلاه تتم معالجته فوراً بالوسائل المناسبة بما يؤدي إلى إيقاف الضرر.

كما تضمن التعديل إنشاء منصة إلكترونية موحدة لإيقاف الخدمات في المركز، وتشكيل لجنة إشرافية على المنصة الإلكترونية يكون مقرها بالرياض برئاسة وزارة الداخلية، وعضوية ممثلين من وزارات "العدل، التجارة، الاستثمار، الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، الشؤون البلدية والقروية والإسكان، الصناعة والثروة المعدنية"، وكذلك عضويات "ديوان المظالم، النيابة العامة، رئاسة أمن الدولة، هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، هيئة حقوق الإنسان، هيئة البيانات والذكاء الاصطناعي". وستعد اللجنة نماذج إلكترونية لطلب الجهات الحكومية إيقاف الخدمات، على أن تتضمن النماذج الخدمة المراد إيقافها وتصنيفها، وسبب طلب الإيقاف والسند النظامي، والبت في الطلبات التي تقدمها الجهات الحكومية لإيقاف الخدمات. وسيكون إلغاء إيقاف الخدمات تلقائياً من خلال الربط الإلكتروني بين المنصة الإلكترونية والجهة الحكومية طالبة الإيقاف، خلال مدة لا تتجاوز 24 ساعة من الموافقة على إلغاء إيقاف الخدمات.

ويمكن التعديل الجديد الأفراد وقطاع الأعمال من تقديم طلب تمديد المدة الممنوحة لهم قبل إيقاف خدماتهم في كل مرحلة إلى الجهة الحكومية طالبة الإيقاف، وفي حال موافقة الجهة على الطلب إلكترونياً يتم التمديد وإبلاغ المعني بذلك. أما بالنسبة لإيقاف الخدمات لقطاع الأعمال، فهناك 3 مراحل، الأولى تعنى بالخدمات "منخفضة الأثر"، وتشمل الخدمات غير المرتبطة برخصة قائمة، والخدمات الإضافية التي لا يترتب على إيقافها أثر كبير على القطاع وتستمر لـ 30 يوماً، والمرحلة الثانية تختص بالخدمات "متوسطة الأثر"، وتشمل الخدمات التي تحد من التوسع في ممارسة النشاط أو الاستفادة من الخدمات غير المؤثرة في طبيعة النشاط وتستمر 30 يوماً، والمرحلة الثالثة إيقاف الخدمات "عالية الأثر"، وتشمل جميع الخدمات القابلة للإيقاف.

وقال المستشار القانوني المحامي الدكتور ماجد بن محمد قاروب: إن الضوابط المعدلة الجديدة التي أقرت من طرف مجلس الوزراء مؤخراً تصب في الصالح العام وتخدم المجتمع على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي وهي مواكبة في ذلك المنحى لرؤية 2030 وتحمل دعوة صريحة لمجتمع الأعمال بأهمية مراجعة وتطوير أسلوب إدارة الأعمال والتبادل التجاري بينه وبين المستهلك في جميع المنتجات والخدمات والبعد في ذلك عن العشوائية والعمل التقليدي الذي لم يكن متسقاً مع قواعد العمل والإنصاف تجاه المجتمع.

وأشار قاروب: إلى أن الضوابط الجديدة راعت العديد من الأمور التي تهتم المواطن والمقيم والمستثمر، وهي تعديل مهم يدخل ضمن التعديلات التشريعية والمبادرات الجديدة التي يسعى من خلالها إلى تحسين النظام القضائي وجعله أكثر انسجاماً مع الأهداف الطموحة التي تسعى إليها المملكة تحت مظلة رؤية 2030 وبرنامج التحول الوطني وقد شاهدنا كثير من التحسينات المهمة التي ظهرت إيجابياتها مثل تعديلات نظام المحاماة ومشروع قواعد السلوك المهني للمحامين والترخيص للمكاتب الأجنبية والتوسع في التشجيع على تسوية القضايا خارج المحاكم واعتماد وسائل بديلة لفض المنازعات مثل الوساطة.

بدوره قال أكد المستشار الاقتصادي والقانوني هاني محمد الجفري: أن التعديل على قرارات وإجراءات إيقاف الخدمات بالمملكة يتوافق مع مستهدفات رؤية 2030، وبرنامج التحول الوطني والذي يهدف إلى تميز الأداء الحكومي ودعم التحول الرقمي، كما أنه ضمن التعديلات التشريعية التي تسهل حركة الأجانب والمواطنين والمستثمرين وتعكس انطباقاً قوياً لرجال الأعمال الأجانب أن أموالهم مصنونة وحرية حركتهم متاحة في أي وقت وأن ضرر الإيقاف لن يطل تابعي الشخص الموقوفة خدماته، والشركات التي يملكها أو التي يكون شريكاً أو مساهماً فيها. وأشار هاني الجفري إلى أن القرار الذي سيتم العمل به بعد 180 يوماً من نشره تضمن منفعة اجتماعية كبيرة ومهمة في استثنائه من إيقاف خدمات العلاج والتعليم والعمل والسجل التجاري وتوثيق الوقائع المدنية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحوار الوطني يستعرض دور المرأة في القيادة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 23 شعبان 1444 هـ - 15 مارس 2023م

<https://www.alriyadh.com/2002617>

نظم مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني ندوة عن "دور المرأة في القيادة"، وتحدثت من خلالها مديرة المرصد الوطني للمرأة، الدكتورة سناء العتيبي، والمساعد التنفيذي في مجلس شؤون الأسرة، الأستاذة هيلة بنت محمد المكيرش وأدار اللقاء المذبة في قناة الشرق، الأستاذة رغد نهاري .

وفي بداية اللقاء تحدثت هيلة المكيرش عن دور مجلس شؤون الأسرة وما يقدمه من إسهامات في حماية كيان الأسرة وأفرادها، والهدف من إنشاء المجلس هو تعزيز دور الأسرة ودعم تلاحمها وحمايتها من التفكك .

وقالت للمرأة دور كبير، سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع فهي جزء من كيان المجتمع وهي الأهم بين كل المكونات، لأنها الأم قبل كل شيء، ولها الدور الأساسي في نقل ثقافة المجتمع إلى أطفالها وتربيتهم وتنشئتهم على الأخلاق الحميدة والقيم السليمة، كما إنها تعمل جاهدة في تنقيف أبنائها على الولاء والانتماء الوطني وبناء الهوية الوطنية الواحدة .

من جهتها أشادت الدكتورة سناء العتيبي بالمكانة التي أصبحت تحتلها المرأة اليوم والتي مكنتها من ممارسة حياتها بشكل يليق بها دون التمييز وذلك بفضل رؤية المملكة 2030 والتي جاءت مشاركة المرأة في جميع برامجها وأهدافها. وأشارت إلى أن المرصد الوطني للمرأة يعمل على مؤشرات تهتم بالمرأة بالتعاون مع عدد من الجهات ذات العلاقة لدراسة عدد من القضايا والمشكلات والتحديات التي قد تواجه المرأة واستخراج الإحصائيات الدقيقة عن واقع المرأة في بيئة العمل.

وقالت أنظمة العمل اهتمت أيضاً بالمرأة وكفلت لها كامل حقوقها دون تمييز حتى أصبحت اليوم تنافس في جميع المجالات دون أي تمييز عن الرجل، كما أن النظام أيضاً اهتم بحماية المرأة وكفل لها حقوقها مثل عدم تشغيلها في أماكن خطرة وكذلك عملها في أوقات متأخرة من الليل، وذلك من أجل توفير بيئة تشغيلية آمنة للمرأة في العمل.

"صحة الرياض" تنظم منتدى تخطيط وتجهيز المباني الصحية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 23 شعبان 1444 هـ - 15 مارس 2023م

<https://www.alriyadh.com/2002618>

تنظم "صحة الرياض" بالتعاون مع شعبة المباني الصحية بالجمعية السعودية لعلوم العمران منتدى تخطيط وتصميم وتجهيز المباني الصحية بعنوان "التوجهات الحديثة في تخطيط وتصميم المباني الصحية بين الواقع والمأمول" خلال اليوم وغد، وتتضمن الفعاليات أوراق عمل وندوات، وورش علمية متخصصة، وجلسات عمل وحلقات نقاش، تواكب التطور المتسارع في مجال الخدمات الصحية، وتُعزز التعاون المشترك وتبادل الخبرات مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص، وتهدف "صحة الرياض" من هذا المنتدى إلى نشر المعرفة في مجال تخطيط وتصميم المباني الصحية، والتعرف على النظريات الحديثة والمستجدات والتطلعات المستقبلية، وتبادل الخبرات محلياً وعالمياً، والتعرف على المتطلبات الفنية لتصميم وتخطيط المباني الصحية، إضافة إلى توطيد الصلات والتعاون العلمي بين المهتمين بالمجال، واستعراض حالات دراسية لتصميم بعض المستشفيات، كما يهدف إلى تشجيع ودعم البحث العلمي في مجال تخطيط وتصميم وتجهيز المستشفيات.

ويناقش المنتدى ستة محاور رئيسية يركز أولها على المتطلبات التصميمية والتقنية في تصميم المستشفيات، فيما يتناول المحور الثاني معايير اختيار الموقع واعداد المخطط العام للمستشفى، بينما يتضمن المحور الثالث الأقسام والوحدات الرئيسية لمباني المستشفيات، ويبحث المحور الرابع الاعتبارات التصميمية في تخطيط وتصميم الأقسام الإكلينيكية والإقامة، وي طرح المحور الخامس التوجهات الحديثة في تجهيز المستشفيات، أما المحور السادس فإنه يستعرض حالات دراسية لتصميم بعض المستشفيات ونقدها.



المملكة تقفز 15 مرتبة في مؤشر الابتكار العالمي إعلان ولي العهد الأولويات الوطنية للبحث والابتكار اختصر الزمن

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 23 شعبان 1444 هـ - 15 مارس 2023م

<https://www.alriyadh.com/2002601>

- بعد أقل من عام من إعلان صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة العليا للبحث والتطوير والابتكار، عن التطلعات والأولويات الوطنية للبحث والتطوير والابتكار؛ قفزت المملكة 15 مرتبة في مؤشر الابتكار العالمي للعام 2022م الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO).
- وكان سمو ولي العهد قد أعلن في يونيو الماضي عن التطلعات والأولويات الوطنية للبحث والتطوير والابتكار في المملكة العربية السعودية للعقدين المقبلين التي تستند إلى 4 أولويات رئيسية تتمثل في: صحة الإنسان، واستدامة البيئة والاحتياجات الأساسية، والريادة في الطاقة والصناعة، واقتصاديات المستقبل، بما يعزز من تنافسية المملكة عالمياً وريادتها، ويتمشى مع توجهات رؤية المملكة 2030 وتعزيز مكانتها في المنطقة.
- وتستهدف التطلعات والأولويات الوطنية للمملكة في مجال الابتكار أن تصبح من رواد الابتكار في العالم، حيث سيصل الإنفاق السنوي على القطاع إلى 2.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2040م، ليسهم القطاع في تنمية وتنويع الاقتصاد الوطني من خلال إضافة 60 مليار ريال سعودي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2040م، واستحداث آلاف الوظائف النوعية عالية القيمة في العلوم والتقنية والابتكار.
- وطبقاً لتقرير نشرته "مجلة فوربس" فإن المملكة تُعد أحد أسرع الدول تحولاً على مستوى العالم، نتيجة العمل على تنويع اقتصاداتها بالدخول في قطاعات جديدة أسهمت في تطوير منظومة الابتكار الوطنية خلال العقد الماضي.
- وتعد القفزة التي حققتها المملكة عام 2022م في مؤشر الابتكار العالمي خير شاهد على حجم التطور الحاصل في مجالات البحث والتطوير والابتكار.
- واستشهدت "فوربس" في تقريرها الذي شمل إسهامات 10 شركات سعودية في موضوعات الابتكار؛ بشركة أرامكو السعودية والتي كان مجموع ما حصلت عليه من براءات الاختراع منذ تأسيسها في 1933م حتى 2010م نحو 100 براءة اختراع، وفي عام 2021م فقط حصلت الشركة على 864 براءة اختراع من المكتب الأمريكي

لبراءات الاختراع والعلامات التجارية، لتصل بذلك للمرتبة الأولى في قطاع النفط والغاز على مستوى العالم، وتدخل قائمة أفضل 50 شركة وجامعة حصلت على براءات اختراع هذا العام. وفي عام 2022م، عززت الشركة جهودها في البحث والابتكار مع ارتفاع عدد براءات الاختراع إلى 963 براءة.

• وعلى صعيد البنية التحتية الرقمية، حازت المملكة على المرتبة الثانية بين دول مجموعة العشرين (G20) وفق تقرير 2021م للتنافسية الرقمية، الصادر عن المركز الأوروبي للتنافسية الرقمية.

• وفي عام 2017م دخلت شركة سعودية واحدة فقط ضمن قائمة "فوربس" للشركات الناشئة الأكثر تمويلًا في الشرق الأوسط، زادت إلى شركتين في عام 2020م، وفي هذا العام زاد العدد ليصل إلى 5 شركات سعودية ضمن المراكز العشر الأولى في القائمة. وصّبت المملكة تركيزها ضمن جهود الابتكار على الاستدامة إذ أعلنت التزامها بزيادة نسبة توليد الطاقة من مصادر متجددة للوصول إلى نسبة 50% بحلول عام 2030م، تمهيداً لتحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2060م. وفي النطاق ذاته دخلت المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة (SWCC) موسوعة غينيس للأرقام القياسية، بتحقيق رقم قياسي جديد كونها محطة تحلية المياه الأقل استهلاكاً للطاقة في العالم، بمعدل 2.27 كيلو واط/ ساعة لكل متر مكعب من المياه المحلاة.

• وسعت هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار (RDIA)، بالتعاون مع "فوربس" الشرق الأوسط، من خلال هذا التقرير إلى استعراض أكثر 10 شركات ابتكاراً في المملكة العربية السعودية في كل قطاع من القطاعات الأربعة للأولويات الوطنية في المملكة، بما مجموعه 40 شركة؛ حيث شملت القائمة (أرامكو، سابك، نيوم، STC، معادن، المراعي، مصرف الراجحي، مجموعة الحبيب الطبية، أكوا باور، البنك الأهلي).



تحويل • التخصصي للعيون" إلى مؤسسة مستقلة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 23 شعبان 1444هـ - 15 مارس 2023م

<https://www.alriyadh.com/2002600>

دور سعودي لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم

رأس خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله -، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، أمس، في قصر عرقة بالرياض.

وفي مستهل الجلسة، أطلع مجلس الوزراء، على فحوى استقبال صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، دولة رئيس وزراء جمهورية بولندا وما جرى خلاله من استعراض العلاقات وسبل تعزيز آفاق التعاون الثنائي في مختلف المجالات، وكذلك اجتماعه - حفظه الله - مع فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني، وما اشتمل عليه من التأكيد على استمرار دعم المملكة للمجلس والحكومة اليمنية والشعب اليمني الشقيق، وللجهود الرامية إلى التوصل لحل سياسي شامل برعاية الأمم المتحدة.

وأوضح معالي وزير الإعلام الأستاذ سلمان بن يوسف الدوسري، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن المجلس تناول إثر ذلك مجمل أعمال السياسة الخارجية، النابعة من الدور المحوري للمملكة على المستوى الدولي، والحرص الدائم على تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، وتفضيل الحلول السياسية والحوار.

وتطرق مجلس الوزراء في هذا السياق، إلى ما تم التوصل إليه بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية في بكين، بتوجيهات كريمة من قيادة المملكة واستجابة لمبادرة فخامة الرئيس الصيني شي جين بينغ، من اتفاق يتضمن الموافقة على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين والتأكيد على مبادئ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها، والالتزام بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي والمواثيق والأعراف الدولية. وأعرب

المجلس عن الأمل بالاستمرار في مواصلة الحوار البناء؛ وفقاً للمرتكزات والأسس التي تضمنها الاتفاق، وبما يعود بالخير والنفع على البلدين والمنطقة بشكل عام، ويعزز السلم والأمن الإقليمي والدولي.

وجدد المجلس، موقف المملكة الداعم للمساعي الدولية كافة لإيجاد حل سياسي للأزمة الروسية الأوكرانية وتسهيل الحوار بين الطرفين، ولكل ما من شأنه تخفيف التوتر والمعاناة التي طالت الجميع بسبب تداعيات الأزمة خاصة على الدول النامية والأقل نمواً.

ونوه مجلس الوزراء، بما أكدته المملكة في مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد بالدوحة، من التزامها بالعمل مع المجتمع الدولي لدعم البلدان الأقل نمواً ومساعدتها على تجاوز ظروفها وتحدياتها ودفعها نحو التقدم والنماء، وكذا مواصلة الدور الريادي في جميع المجالات الإنمائية على المستويين الإقليمي والدولي بتحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030.

وبين معاليه أن المجلس استعرض عدداً من التقارير عن المؤتمرات الدولية التي استضافتها المملكة في الأيام الماضية، سعياً لمواكبة المستجدات في العالم وتعزيز دور مجالاته الرئيسية وتطوير واغتنام فرصه الجديدة؛ من خلال التنسيق وتبادل الرؤى والتعاون المشترك.

وتابع مجلس الوزراء التطورات الاقتصادية بالمملكة، في ضوء ما حققته برامج الإصلاحات الاقتصادية والانضباط المالي في إطار (رؤية 2030)، من انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الوطني الذي بات الأسرع نمواً على مستوى مجموعة العشرين للعام 2022م، مع انخفاض معدل التضخم وتواصل النمو المستدام على المدى المتوسط، مدعوماً بنمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

وأطلع مجلس الوزراء، على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها.

وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:

أولاً: الموافقة على اتفاقيتي تعاون أمني، وتعاون في مجال قدوم الحجاج بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية.

ثانياً: الموافقة على إقامة علاقات دبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وجزر كوك على مستوى (سفير غير مقيم)، وتفويض صاحب السمو وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتوقيع على مشروع البروتوكول اللازم.

ثالثاً: الموافقة على انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاق (حفظ وإدارة الأرصد السميكية المتداخلة المناطق والأرصدة السميكية الكثيرة الارتحال عام 1995م)، التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982م.

رابعاً: الموافقة على مشروع إعلان نوايا بين وزارة الصناعة والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية ووزارة الأعمال والطاقة والاستراتيجية الصناعية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، وتفويض معالي وزير الصناعة والثروة المعدنية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب البريطاني في شأنه، والتوقيع عليه.

خامساً: الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون العلمي والتقني بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية اليونان.

سادساً: الموافقة على مذكرة تعاون بين المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية في مجال الاعتراف المتبادل بشهادات الحلال للمنتجات المحلية.

سابعاً: تفويض معالي وزير الإعلام رئيس مجلس إدارة هيئة الإذاعة والتلفزيون - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجهات النظيرة في الدول الأخرى في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الإذاعي والتلفزيوني بين هيئة الإذاعة والتلفزيون في المملكة العربية السعودية والجهات النظيرة لها في الدول الأخرى، والتوقيع عليه.

ثامناً: الموافقة على مذكرة تعاون بين دارة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية والأرشيف الوطني في جمهورية إندونيسيا في مجال الأرشفة.

تاسعاً: الموافقة - من حيث المبدأ - على تحويل مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون إلى مؤسسة مستقلة ذات طبيعة خاصة وغير هادفة للربح مملوكة من الهيئة الملكية لمدينة الرياض، وأن يكون اسمها (مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون ومركز الأبحاث).

عاشراً: الموافقة على ترقية للمرتبة (الخامسة عشرة) وتعيين على وظيفة (وزير مفوض)، وذلك على النحو التالي:

- ترقية ناصر بن عبدالله بن راشد المساعد إلى وظيفة (مستشار قانوني أول) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بالأمانة العامة لمجلس الوزراء.
- تعيين الدكتور خالد بن فهد بن فيحان السبيعي على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.

كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية للهيئة العامة للصناعات العسكرية، ومدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة، وبنك التصدير والاستيراد السعودي، وصندوق



قانونيون لـ "الرياض": تخدم المجتمع على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي

تعديل "ضوابط إيقاف الخدمات" يواكب تطلعات الرؤية ويدعم تحقيق المستهدفات

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 23 شعبان 1444 هـ - 15 مارس 2023م

<https://www.alriyadh.com/2002625>

رحب عدد من القانونيين بالتغيير والتعديل الذي أقر من طرف مجلس الوزراء مؤخراً على قرارات وإجراءات إيقاف الخدمات بالمملكة، مؤكداً بأنه يدخل ضمن التعديلات التشريعية والمبادرات الجديدة التي يسعى من خلالها إلى تحسين النظام القضائي وجعله أكثر انسجاماً مع الأهداف الطموحة التي تسعى إليها المملكة تحت مظلة رؤية 2030 وبرنامج التحول الوطني، وأشاروا إلى أن الضوابط الجديدة راعت العديد من الأمور التي تهم المواطن والمقيم والمستثمر، عبر طريقة مرنة يتحقق من خلالها الهدف الأساسي من إيقاف الخدمات وهو وفاء الموقوفة خدماته بالالتزامات المفروضة عليه دون أن يترتب على ذلك ضرر عام بالتابعين له ودون قطع الحقوق الأساسية كالحق في التعليم والعلاج وخلاف ذلك من الحقوق ودون ضرر بالمناخ الاستثماري واستمرارية الأعمال وتوسعها.

التعديل الجديد تضمن تخصيص 3 مراحل لإيقاف خدمات الأفراد، المرحلة الأولى منها تقضي بإيقاف الخدمات "منخفضة الأثر"، وتشمل الخدمات الجديدة غير المرتبطة بخدمة قائمة، والخدمات الإضافية التي لا يترتب على إيقافها أثر كبير على الفرد، ولا تتجاوز مدة إيقاف الخدمات في المرحلة الأولى 30 يوماً، والمرحلة الثانية منها تقضي بإيقاف الخدمات "متوسطة الأثر"، وتشمل الخدمات التي تحد من الاستفادة من الخدمات غير المؤثرة، إضافة إلى تخصيص مدة هذه المرحلة بـ 30 يوماً أيضاً، وثالث المراحل تقضي بإيقاف الخدمات "عالية الأثر"، وتشمل جميع الخدمات التي يمكن إيقافها "على أن لا يشمل ذلك هوية الفرد"، ولا يسبب الإضرار بتابعي الشخص الموقوفة خدماته.

كما تضمن التعديل الجديد، توجيه كافة الجهات الحكومية المكلفة بتنفيذ تلك الضوابط خلال 6 أشهر على أن يتم إيقاف الخدمات بناء على سند نظامي، أو قرار من مجلس الوزراء أو أمر سام، أو أمر قضائي، أو أمر من النيابة العامة، ويكون الإيقاف من خلال المنصة الإلكترونية، دون أن يتم وقف الخدمات في المراحل المتقدمة إلا بعد تبليغ اللجنة المعني قبل مدة كافية تحددتها، بوسيلة أو أثر من الوسائل الآتية: "الرسائل النصية، البريد الإلكتروني، الاتصال الهاتفي، منصة أبشر" أفراد أعمال"، الحسابات الحكومية، العنوان الوطني". وستلزم كافة الجهات الحكومية عند تصنيف الخدمات التي تقدمها والتي يمكن إيقافها بأن لا يترتب على الإيقاف ضرر الشركات التي يملكها أو التي يكون شريكاً أو مساهماً فيها، أو أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو الشركاء أو المدير التنفيذي أو العاملين فيها، وفي حال تترتب ضرر على أي من المذكورين أعلاه تتم معالجته فوراً بالوسائل المناسبة بما يؤدي إلى إيقاف الضرر.

كما تضمن التعديل إنشاء منصة إلكترونية موحدة لإيقاف الخدمات في المركز، وتشكيل لجنة إشرافية على المنصة الإلكترونية يكون مقرها بالرياض برئاسة وزارة الداخلية، وعضوية ممثلين من وزارات "العدل، التجارة، الاستثمار، الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، الشؤون البلدية والقروية والإسكان، الصناعة والثروة المعدنية"، وكذلك عضويات "ديوان المظالم، النيابة العامة، رئاسة أمن الدولة، هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، هيئة حقوق الإنسان، هيئة البيانات

والذكاء الاصطناعي". وستعد اللجنة نماذج إلكترونية لطلب الجهات الحكومية إيقاف الخدمات، على أن تتضمن النماذج الخدمة المراد إيقافها وتصنيفها، وسبب طلب الإيقاف والسند النظامي، والبت في الطلبات التي تقدمها الجهات الحكومية لإيقاف الخدمات. وسيكون إلغاء إيقاف الخدمات تلقائياً من خلال الربط الإلكتروني بين المنصة الإلكترونية والجهة الحكومية طالبة الإيقاف، خلال مدة لا تتجاوز 24 ساعة من الموافقة على إلغاء إيقاف الخدمات.

ويمكن التعديل الجديد للأفراد وقطاع الأعمال من تقديم طلب تمديد المدة الممنوحة لهم قبل إيقاف خدماتهم في كل مرحلة إلى الجهة الحكومية طالبة الإيقاف، وفي حال موافقة الجهة على الطلب إلكترونياً يتم التمديد وإبلاغ المعني بذلك. أما بالنسبة لإيقاف الخدمات لقطاع الأعمال، فهناك 3 مراحل، الأولى تعني بالخدمات "منخفضة الأثر"، وتشمل الخدمات غير المرتبطة برخصة قائمة، والخدمات الإضافية التي لا يترتب على إيقافها أثر كبير على القطاع وتستمر لـ 30 يوماً، والمرحلة الثانية تختص بالخدمات "متوسطة الأثر"، وتشمل الخدمات التي تحد من التوسع في ممارسة النشاط أو الاستفادة من الخدمات غير المؤثرة في طبيعة النشاط وتستمر 30 يوماً، والمرحلة الثالثة إيقاف الخدمات "عالية الأثر"، وتشمل جميع الخدمات القابلة للإيقاف.

وقال المستشار القانوني المحامي الدكتور ماجد بن محمد قاروب: إن الضوابط المعدلة الجديدة التي أقرت من طرف مجلس الوزراء مؤخراً تصب في الصالح العام وتخدم المجتمع على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي وهي مواكبة في ذلك المنحى لرؤية 2030 وتحمل دعوة صريحة لمجتمع الأعمال بأهمية مراجعة وتطوير أسلوب إدارة الأعمال والتبادل التجاري بينه وبين المستهلك في جميع المنتجات والخدمات والبعد في ذلك عن العشوائية والعمل التقليدي الذي لم يكن متسقاً مع قواعد العمل والإنصاف تجاه المجتمع.

وأشار قاروب: إلى أن الضوابط الجديدة راعت العديد من الأمور التي تهم المواطن والمقيم والمستثمر، وهي تعديل مهم يدخل ضمن التعديلات التشريعية والمبادرات الجديدة التي يسعى من خلالها إلى تحسين النظام القضائي وجعله أكثر انسجاماً مع الأهداف الطموحة التي تسعى إليها المملكة تحت مظلة رؤية 2030 وبرنامج التحول الوطني وقد شاهدنا كثير من التحسينات المهمة التي ظهرت إيجابياتها مثل تعديلات نظام المحاماة ومشروع قواعد السلوك المهني للمحامين والترخيص للمكاتب الأجنبية والتوسع في التشجيع على تسوية القضايا خارج المحاكم واعتماد وسائل بديلة لفض المنازعات مثل الوساطة.

بدوره قال أكد المستشار الاقتصادي والقانوني هاني محمد الجفري: أن التعديل على قرارات وإجراءات إيقاف الخدمات بالمملكة يتوافق مع مستهدفات رؤية 2030، وبرنامج التحول الوطني والذي يهدف إلى تميز الأداء الحكومي ودعم التحول الرقمي، كما أنه ضمن التعديلات التشريعية التي تسهل حركة الأجانب والمواطنين والمستثمرين وتعكس انطباقاً قوياً لرجال الأعمال الأجانب أن أموالهم مصنونة وحرية حركتهم متاحة في أي وقت وأن ضرر الإيقاف لن يطال تابعي الشخص الموقوفة خدماته، والشركات التي يملكها أو التي يكون شريكاً أو مساهماً فيها.

وأشار هاني الجفري إلى أن القرار الذي سيتم العمل به بعد 180 يوماً من نشره تضمن منفعة اجتماعية كبيرة ومهمة في استثنائه من إيقاف خدمات العلاج والتعليم والعمل والسجل التجاري وتوثيق الوقائع المدنية.



الصحة: السماح بالتظلم لعدم صرف «بدل التميز»

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 23 شعبان 1444 هـ - 15 مارس 2023م

<https://www.al-madina.com/article/831365>

قررت «وزارة الصحة» فتح باب التظلمات لكافة الممارسين الصحيين من عدم حصولهم على بدل «التميز» للأعوام 2019-2020-2021 بعد أن تلقت شكاوى ضد اللجان الفرعية للبدلات في المناطق والمحافظات. وأبلغت الوزارة كافة المديريات والتجمعات باستقبال التظلمات على أن يتم الرفع للجنة المركزية في جميع التظلمات قبل نهاية 11/ 4/ 2023. ويقوم الممارس الصحي المتظلم بطباعة نموذج التظلم من البوابة الداخلية للوزارة، وتعبئته مع إرفاق المستندات المؤيدة للعنصر المتظلم منه على أن يكون كل نموذج على حدة لكل سنة من السنوات الثلاث.



«الموارد»: دوام رمضان لا يتجاوز 5 ساعات

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 23 شعبان 1444 هـ - 15 مارس 2023م

<https://www.al-madina.com/article/831361>

كشفت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، أن ساعات الدوام الرسمي في شهر رمضان ستكون خمس ساعات فقط، تبدأ عند الساعة العاشرة صباحاً وتنتهي عند الساعة الثالثة عصراً طيلة أيام الشهر المبارك. وأكدت «الوزارة» -حسب تصريحات صحفية محلية- أن اللائحة التنفيذية في الخدمة المدنية نصت على ذلك، مع إعطاء الوزراء ومن في حكمهم الصلاحية بجواز إجراء تغيير في أوقات بدء ساعات العمل الرسمية وانتهائها.



المملكة الأولى عالمياً لاجتماع المعلومات 2023م عن فئة البيئة الرقمية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 16 شعبان 1444هـ - 08 مارس 2023م
<https://www.al-madina.com/article/831316>

حققت المملكة العربية السعودية - ممثلة في وزارة البيئة والمياه والزراعة- إنجازاً عالمياً جديداً، يضاف لسلسلة الإنجازات التي حصدها الوزارة، بحصولها على جائزة القمة العالمية والمرتبة الأولى لاجتماع المعلومات لعام 2023م، عن فئة البيئة الرقمية والخدمات الإلكترونية الرقمية.

وأكد معالي نائب وزير البيئة والمياه والزراعة المهندس منصور بن هلال المشيطي، أن فوز الوزارة بهذه الجائزة يأتي امتداداً لدعم القيادة الرشيدة - أيدها الله- اللامحدود لمنظومة البيئة والمياه والزراعة وفق مستهدفات رؤية المملكة 2030 وإستراتيجية التحول الرقمي في الوزارة.

فيما أشار مدير عام الادارة العامة لتقنية المعلومات والتحول الرقمي الدكتور عبدالحميد بن عبدالله العليوي، أن هذا الإنجاز جاء بعد التنافس مع أكثر من (355) مشروعاً، وما يزيد عن (109) دول حول العالم، مؤكداً أن الوزارة اجتازت (3) مراحل فرز وتقييم وتدقيق، وصولاً للتتويج النهائي بالجائزة، وذلك عن منظومة الخدمات الرقمية بالوزارة، ممثلة في البوابة الجيومكانية وتكاملها مع نظام الإنذار المبكر.

وأضاف الدكتور العليوي أن الوزارة تمكنت من استيفاء المتطلبات والمعايير التقنية للجائزة، والموائمة مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs)، من خلال بناء المنصات والتكاملات الرقمية، واستخدام أحدث التقنيات في قطاع البيئة، المتمثل في بناء منظومة الخدمات الإلكترونية الرقمية "نما"، والتكامل مع البوابة الجيومكانية، ونظام الإنذار المبكر؛ لتوفير خدمات إلكترونية تكاملية ذكية ذات بيانات نوعية، وتجربة مستفيد مبتكرة للمستفيدين.

وقد تسلم الجائزة - ممثلاً عن الوزارة- الدكتور عبد الحميد بن عبدالله العليوي، خلال حفل أقيم بهذه المناسبة في مقر الاتحاد الدولي للاتصالات بالعاصمة السويسرية جنيف، من معالي الأمين العام للاتحاد، وحضور ممثلين عن الدول الأعضاء بمنندى القمة العالمية لاجتماع المعلومات.

يذكر أن هذه الجائزة تمنح من الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) خلال منتدى القمة العالمية لاجتماع المعلومات WSIS "2023 تحت شعار "خطوط عمل القمة العالمية لاجتماع المعلومات لإعادة البناء بشكل أفضل، وتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، الذي يعد أكبر تجمع سنوي في العالم لاجتماع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

«الشؤون الإسلامية»: تنفيذ برامج في 100 دولة خلال رمضان

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 23 شعبان 1444هـ - 15 مارس 2023م
<https://www.okaz.com.sa/news/local/2128929>

تنظم وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، مجموعة من البرامج والأنشطة خارج المملكة خلال رمضان القادم، في عدد من الدول من مختلف قارات العالم، وذلك عبر الملحقيات الدينية ومكاتب الدعوة والمراكز الإسلامية التابعة للوزارة، بالتعاون مع سفارات المملكة.

وتتضمن البرامج المنفذة هذا العام برنامج خادم الحرمين الشريفين، لإفطار الصائمين في 40 دولة، وبرنامج هدية خادم الحرمين الشريفين من التمور، حيث تم تخصيص 500 طن سيتم توزيعها على 60 دولة.

وأشار وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد الشيخ الدكتور عبداللطيف آل الشيخ، إلى أن هذه البرامج تجسد رسالة المملكة السامية في خدمة الإسلام والمسلمين في العالم خلال شهر رمضان، واهتمام قيادة هذه البلاد المباركة بكل ما يلامس حاجات المسلمين، ويعينهم على أداء فريضة الصوم، داعياً الله سبحانه وتعالى أن يحفظ المملكة وقيادتها وشعبها، وأن يديم عليها نعمة الأمن والأمان.



إصلاحات السعودية منذ 2016م.. حائط منيع ضد الأزمات

الاقتصادية والتحديات الجيوسياسية

حققت قفزات متتالية في مؤشر الابتكار وساهمت في تمكين المرأة

والقطاع الخاص

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 23 شعبان 1444هـ - 15 مارس 2023م
<https://sabq.org/saudia/hqli7v9nvk>

كان للإصلاحات الاقتصادية التي أجرتها السعودية منذ عام 2016 الأثر البالغ في تمكين القطاع الخاص، كما رفعت من إقبال المواطنين على ريادة الأعمال، وبدء أعمالهم الخاصة؛ وهو الأمر الذي جعلها تتجاوز الأزمات الاقتصادية التي شهدتها دول العالم خلال السنوات الثلاث الماضية، وما رافقها من تطورات أمنية وتحديات جيوسياسية.

وشملت الإصلاحات التي قامت بها السعودية رقمنة الخدمات الحكومية، وتسهيل الحصول عليها من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.. وغيرها.

وقد وصلت مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات غير مسبوقة؛ إذ ارتفعت من 21.9% قبل الرؤية إلى 28.75%، وبلغ حجم استثمارات رأس المال الجريء في الشركات الناشئة السعودية 2055 مليون ريال في عام 2021، في زيادة ضخمة مقارنة بعام 2016.

ووفّرت الإصلاحات طرقاً سهلة وميسرة لحصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، إضافة إلى تمكين الشباب ورواد الأعمال من تطوير أفكارهم إلى خدمات مبتكرة، ومنتجات مفيدة، وتسويقها. كما أدت الإصلاحات الهادفة لتمكين المرأة السعودية إلى تصنيف البنك الدولي السعودية أحد الاقتصادات الرائدة في مجال المساواة بين الجنسين، ضمن تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2020. كما أتاحت رؤية السعودية 2030 فرصاً جديدة للمرأة السعودية؛ ما أسهم في زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل؛ لتصل إلى 37% في الربع الثالث من عام 2022.

وجاء هذا الأمر بمرود إيجابي على الابتكار في السعودية؛ إذ قفزت السعودية (15) مرتبة في مؤشر الابتكار العالمي 2022، الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO). وكان ولي العهد قد أكد أهمية الذكاء الصناعي، والاستفادة منه، قائلاً: "نحن نعيش في زمن الابتكارات العلمية والتقنيات غير المسبوقة، وآفاق نمو غير محدودة. ويمكن لهذه التقنيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، في حال تم استخدامها على النحو الأمثل، أن تجيب العالم الكثير من المضار، وتجلب للعالم الكثير من الفوائد الضخمة."



إصلاحات "رؤية 2030" ونمو الاقتصاد يقودان تقدم السعودية في مؤشر الابتكار العالمي

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 23 شعبان 1444هـ - 15 مارس 2023م

<https://sabq.org/saudia/65prebtqijv>

تقدم السعودية في مؤشر الابتكار، يدل على الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها المملكة في إطار رؤية 2030م، والتي كان لها دور بارز في امتصاص واحتواء الأزمات المتلاحقة، وزيادة نسبة نمو الاقتصاد السعودي والذي حقق نمواً قياسياً بنسبة 8.7% كأعلى نمو بين دول G20. ويأتي هذا التقدم في مؤشر الابتكار العالمي نتيجة للحراك الابتكاري المتمثل في دعم القيادة الرشيدة لقطاع البحث والتطوير والابتكار في المملكة العربية السعودية، وتكامل النظام البيئي للابتكار. وتستهدف المملكة أن تصبح من الدول الرائدة في مجال الابتكار على مستوى العالم، بما يحقق رؤيتها الطموحة في التحول نحو اقتصاد قائم على الابتكار، والإسهام في تنمية وتنويع الاقتصاد الوطني. وكانت المملكة تقدمت في مؤشر الابتكار العالمي (GII) الذي تنشره المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، جامعة كورنيل (Cornell University)، إينسياد (INSEAD) ويتكون من مؤشرين فرعيين هما: مؤشر مدخلات الابتكار الذي يشمل الركائز التالية: "المؤسسات، رأس المال البشري والبحث، البنية التحتية، تطور السوق، تطور الأعمال." وتحدد ركائزه تمكين جوانب البيئة المؤدية إلى الابتكار داخل الاقتصاد، ومؤشر نواتج الابتكار من الأنشطة الابتكارية داخل الاقتصاد وركائزه: "نواتج المعرفة والتكنولوجيا والنواتج الإبداعية." كما قفزت المملكة 15 مرتبة في مؤشر الابتكار العالمي 2022، الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO، بعد أن حققت مراكز متقدمة في عدد من المؤشرات الفرعية، وحلت ضمن قائمة الدول العشر عالمياً في أربعة مؤشرات. وجاء من ضمن تلك المؤشرات، استثمار رأس المال الجريء في شركات التقنية الناشئة، الذي حلت فيه المملكة العربية السعودية في المرتبة السابعة عالمياً متقدمة 73 مركزاً، ما يوضح رؤية 2030م، ودورها البارز في احتواء الأزمات وحلول طفرة في الاقتصاد السعودي بما يحقق نمواً سريعاً لاقتصاد الدولة. وتعد المملكة العربية السعودية من أبرز الدول المتقدمة اقتصادياً وتكنولوجياً وتعليمياً، ما يجعل تحقيق رؤية 2030م، أسهل ما يمكن، حيث إنها حققت نمواً قياسياً خلال الفترة الماضية بلغت 8.7%، لتسبق دول G20، اقتصادياً بطريقة تجعل دول العالم المتقدمة تقف لترى كيف تصنع المملكة المعجزات بأيدي وعقول قيادتها الرشيدة.

موارد وتنمية الشرقية توقع ثلاث مذكرات تفاهم لتوطين

200 فرصة وظيفية

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 23 شعبان 1444هـ - 15 مارس 2023م
<https://www.alyaum.com/articles/6457986>

وقع فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالمنطقة الشرقية ممثلاً بوحدة الاستثمار الاجتماعي، ثلاث مذكرات تفاهم مع منشآت القطاع الخاص، إذ وقع المذكرات من جانب فرع الوزارة مديرها العام عبد الرحمن بن فهد المقبل، ويمثله في الإشراف وتنفيذ بنود هذه المذكرات رئيس وحدة الاستثمار الاجتماعي بفرع الوزارة خالد بن أحمد العبيد. وتضمنت مذكرات التفاهم، التي جرى التوقيع عليها، عددًا من البنود المتعلقة بتفعيل برامج الاستثمار المجتمعي لدى الشركات تماشيًا مع أهداف رؤية المملكة 2030، ورفع نسبة التوطين لدى المنشآت في القطاع الخاص، والناجح المحلي في القطاع غير الربحي. إضافة إلى رفع معدلات تمكين المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة والحالات التي يرعاها فرع الوزارة، والعمل على تطويرهم وتنمية قدراتهم ومهاراتهم من خلال التدريب والتأهيل، والمشاركة في تفعيل دور الشركات في أحد أهداف برنامج التحول الوطني من الرعاية إلى التمكين. المذكرات تحقق أهداف التنمية المستدامة أكد المقبل، أن هذه المذكرات جاءت استشعارًا بواجبنا تجاه الوطن والمجتمع، وتحقيقًا لأهداف التنمية المستدامة التي تسعى مخرجاتها إلى تفعيل برنامج التحول الوطني من الرعاية إلى التمكين تماشيًا مع الرؤية الطموحة. وتهدف هذه المذكرات إلى تمكين الحالات التي يرعاها فرع الوزارة بالمنطقة، ودعم القطاع غير الربحي بسد الشواغر الوظيفية لديه، ومواصلة تفعيل دور الشركات المجتمعي في تشغيل الكوادر الوطنية إسهامًا منهم، وتفعيلًا لدورهم الرائد في الاستثمار الاجتماعي. كما أشار المقبل إلى أن هذه المذكرات تستهدف توطين ما يقارب 200 فرصة وظيفية، وذلك في سبيل المساهمة في خفض نسب البطالة بالمجتمع من خلال توفير الفرص الوظيفية.

50 ألف منافسة حكومية تنطبق عليها القائمة الإلزامية

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 23 شعبان 1444 هـ - 15 مارس 2023م

https://www.aleqt.com/2023/03/15/article_2510951.html

أكد بندر الخريف وزير الصناعة والثروة المعدنية، أن القطاع الصناعي في المملكة اليوم أصبح جاذبا بشكل كبير للاستثمارات، وكثير من المستثمرين المحليين في مجالات أخرى يتجهون نحو الاستثمار في القطاع الصناعي. وبين أن المحتوى المحلي هو جزء أساس من أجندة صندوق الاستثمارات العامة ويحظى باهتمام وتمكين غير محدودين، ويظهر هذا في مستهدفات الصندوق للوصول إلى 60 في المائة نسبة محتوى محلي في شركاته بنهاية عام 2025. جاء ذلك في الجلسة الحوارية "الشراكة مع القطاع الخاص ركيزة استراتيجية في تشكيل الاقتصاد المحلي للمملكة" بمشاركة عبدالعزيز العريفي الرئيس التنفيذي لبرنامج شريك، ويزيد الحميد نائب المحافظ ورئيس الإدارة العامة للاستثمارات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك ضمن فعاليات منتدى صندوق الاستثمارات العامة والقطاع الخاص المنعقد في الرياض على مدار يومين.

وأوضح أن القطاع الخاص له دور جوهري في تنمية المحتوى المحلي، وأن القطاع الخاص يعد شريكا رئيسا وأساسا لهيئة المحتوى المحلي، ونعول عليه بشكل كبير، في نجاح مستهدفات الهيئة. وبين أن عدد المنافسات الحكومية في عام 2022 التي تنطبق عليها القائمة الإلزامية بلغ 50 ألف منافسة، ويستفيد اليوم من القائمة الإلزامية أكثر من أربعة آلاف مصنع وطني، فيما بلغت قيمة المنافسات التي تنطبق عليها سياسات المحتوى المحلي أكثر من 400 مليار منذ تطبيق لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات. من جانبه، أكد عبدالعزيز العريفي الرئيس التنفيذي لبرنامج شريك، أن المنتدى سيركز على الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص الذي يعد بدوره إحدى الركائز الرئيسة لرؤية المملكة 2030.

وبين أن إطلاق ولي العهد برنامج شريك يهدف إلى إحداث أثر ملموس في المشهد الاستثماري للقطاع الخاص في المملكة، نظرا لأهمية استثمارات القطاع الخاص في تحقيق عدد من المستهدفات الاقتصادية والاستثمارية، منها رفع ترتيب اقتصاد المملكة إلى المرتبة 15 عالميا، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وصولا إلى 65 في المائة بحلول عام 2030.

وأضاف "في المملكة، نحن محظوظون بوجود عديد من الشركات الرائدة سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي، التي لديها القدرة والرغبة على النمو بما يخدم مستهدفاتها والمستهدفات الوطنية على حد سواء".

وبين أن دور برنامج شريك هو تقديم الدعم والحوافز لهذه الشركات -التي تصنف كشركات كبرى- وتمكينها من وصول أقصى مدى ممكن للنمو داخل المملكة والوصول إلى مستهدف خمسة تريليونات، حيث يعمل البرنامج بشكل وثيق مع هذه الشركات على دراسة الخطط والمشاريع التوسعية، وسبل تمكينها، والدعم المطلوب لمعالجة التحديات التي قد تؤثر من تنفيذ هذه المشاريع والتنسيق مع الجهات الحكومية المختلفة.

وأكد العريفي، خلال كلمته، أنه وبعد مرور عامين من إطلاق البرنامج والعمل بشكل مكثف مع الشركات الكبرى، وبدعم القيادة الرشيدة وتكامل الجهود مع الجهات الحكومية، بات "شريك" خيارا رئيسا لهذه الشركات في الحصول على الدعم الحكومي لتنمية استثماراتها.

وشدد على أن تعريف الشركات الكبرى في البرنامج يتم على أنها الشركات التي لها خطط استثمارية تتجاوز عشرة مليارات ريال سعودي داخل المملكة خلال عشرة أعوام، وبمعدل استثمار مليار ريال في العام على الأقل، مبينا أن دعم الشركات الكبرى للتوسع والنمو وزيادة استثماراتها داخل المملكة سيفتح سوقا أكبر لجميع المستثمرين بالمملكة، حيث إن توطين الصناعات وجلب التقنيات المطلوبة لنمو اقتصاد المملكة، ورفع كفاءة وجودة الاستثمار في المملكة سيفتح المجال لعدد من الفرص الاستثمارية للشركات التي تعمل ضمن سلاسل القيمة والإمداد لهذه المجالات، ولا سيما الشركات المتوسطة والصغيرة، التي تسهم في بناء البنية التحتية المطلوبة لهذه الاستثمارات.

المتقاعدون ودوامه التأمين الصحي

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 23 شعبان 1444هـ - 15 مارس 2023م

<https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2128903>

عقل العقل

تغريدة قديمة لمجلس الشورى في عام 2019؛ يطالب مؤسسة التقاعد بتوفير تأمين طبي للمتقاعدين نظير خدمتهم... يطالب الشورى مؤسسة التقاعد حينها أن تنظر وتوجد حلاً بقضية التأمين الصحي للمتقاعدين السعوديين، مرت سنوات والحال لم يتغير واندمجت مؤسسة التقاعد والتأمينات ولم نعد نسمع الجديد في موضوع التأمين الصحي للمتقاعدين، كم يعاني هؤلاء في حياتهم خاصة في مسألة الرعاية الصحية لهم ولعائلاتهم، وكما معروف فالمتقاعدون بلغوا مرحلة عمرية متقدمة وهم أكثر عرضة للأمراض وحاجة للرعاية الصحية وخاصة عند الأمراض الطارئة التي لا يمكن تأجيلها والذهاب للمراكز الصحية الحكومية في بعض الأحياء في المدن أو للمستشفيات الحكومية والانتظار لفترات طويلة لإجراء عملية جراحية مستعجلة لا تقبل الانتظار، والحل أمامهم الذهاب للمستوصفات والمستشفيات الخاصة والتي تقدم الخدمات العلاجية بسرعة ولكنها تطلب أشعة وتحاليل ومراجعات وكلها على حساب المريض المتقاعد الذي لا يوجد خيار لديه سواء الدفع نقداً وهذه المبالغ الطائلة تكون على حساب متطلبات حياته وأسرته ويزداد الأمر سوءاً في حالة كان لديهم أطفال يحتاجون علاجاً لأمراض متكررة، فالحل هو طوارئ المستشفيات الخاصة عند «كونتر» الاستقبال في المستشفيات تعرف المتقاعدين من جوههم وهم يدفعون ببطاقتهم البنكية مصاريف العلاج لهم ولعائلاتهم، نعم يتفهمون أن هناك تشريعات وأنظمة تفرض على القطاع الخاص بالإزامية التأمين الصحي لموظفيه ويفترض أن هذا التنظيم يخفف الزحام على النظام الصحي الحكومي من مراكز ومستشفيات حكومية ولكن قضية الصحة وأمراضها الطارئة تتطلب رعاية عاجلة.

ميزانية القطاع الصحي تعد من الأضخم في الميزانية الحكومية ولكن مع كل وزير نسمع وعوداً مبشرة عن قرب تطبيق التأمين الصحي للكل من المواطنين ومنهم المتقاعدون ولكن الزمن يمر ولا نعرف ما هو السبب الرئيس في عدم البدء في هذا المشروع الوطني المهم لما له من انعكاسات مهمة على صحة المواطن ومفهوم جودة الحياة التي تسعى رؤية المملكة لتوفيرها للمواطن والمتقاعد خاصة.

هل يعقل أن ينظم تأمين على العاملين في القطاع الخاص بما فيهم ملايين من العاملين الأجانب، في المقابل لا يوجد تأمين صحي للمواطن العامل في القطاع الحكومي، ولو افترضنا أن بعض القطاعات الحكومية الآن توفر تأميناً للعاملين فيها وخاصة الهيئات الحكومية فما هو وضع الآلاف من الموظفين المتقاعدين الذين لم يشملهم هذا التأمين والبعض قد حصلوا عليها ولكن عند التقاعد يفقدون تأمينهم الصحي إلا ما ندر من الشركات الضخمة مثل أرامكو والخطوط السعودية مثلاً حيث يتمتع متقاعدوها بالتأمين الصحي، في الغالب يفقد الموظف المتقاعد ميزة التأمين التي كان يتمتع بها على مدار خدمته، فقط لماذا لا يخصم مبلغ ونسبة بسيطة من راتب المتقاعد مقابل تأمين صحي يكفيه حالة العوز التي يمر فيها الموظف المتقاعد الآن وأنا على قناعة أن غالبية المتقاعدين لا يمانعون على هذه الآلية.

العنصر البشري.. في ميزان المعادلة التقنية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 23 شعبان 1444 هـ - 15 مارس 2023م

<https://www.al-madina.com/article/831199/>

د. سهيل بن حسن قاضي

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية في الستينيات أن تكون خير معين على تنفيذ مبادرات منظمة الأمم المتحدة، وكان من بينها المؤتمر الشهير الذي عقدته المنظمة في جنيف عام 1963م تحت عنوان: "العلم والتكنولوجيا وتطبيقهما" لصالح الدول النامية.

وتعود أهمية ذلك المؤتمر إلى ضخامة الجهود التي بذلتها مختلف دوائر الأمم المتحدة للتحضير لهذا المؤتمر، والذي أطلق عليه فيما بعد: "مؤتمر القرن"، ويُعد حدثاً خطيراً في تلك الفترة التي تنحصر بين الأعوام 1961-1970م، وسُمي أيضاً "عقد الإنماء".

ومما يُروى في هذا الشأن؛ أن التفكير في عقد هذا المؤتمر بدأ منذ عهد السكرتير العام الراحل (داج همرشولد)، إلى أن انتهى التفكير والتخطيط له في الفترة المشار إليها في عهد السيد (يو ثانت)، السكرتير الأسبق لهذه المنظمة العالمية الكبرى. كانت هذه المنظمة تواجه تحدياً آنذاك، وهذا التحدي يمثل مجموعة أقطار العالم، ووفقاً لإحصائية هيئة الأمم نفسها، فإن العُشر من سكان العالم يتمتعون بـ 60% من مجموع الدخل العالمي، بينما 57% منهم يملكون أقل من 10% من هذه الإحصائيات في وقتنا الحاضر قد تبدلت نحو الأسوأ، وهذا ما جعل هيئة الأمم المتحدة تستشعر دورها الإيجابي نحو مختلف أصقاع العالم آنذاك، حتى لا نصل إلى ما وصلنا إليه، ومن بينه الدور الضعيف الذي انتاب هيئة الأمم المتحدة منذ ثلاثة عقود تقريباً.

وعوداً إلى الوزن التاريخي والأهمية العلمية لذلك المؤتمر، الذي كان يعكس رياح التغيير القوية التي عصفت بأفكار البعض وتركيز الانتباه إلى ألوان الاختلاف المتزايد في مستويات المعيشة في كثير من أصقاع العالم، والأخطار التي تترتب على استمرارها، وبالتالي فليس غريباً أن نرى المؤتمر قد ضم صفوة علماء التكنولوجيا والاقتصاد، الذين يُملّون المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

كان جدول الأعمال زاخراً بالموضوعات التي تعالج مختلف مناحي الاقتصاد والصناعة والزراعة، والصحة العامة والقوى البشرية والتربية والتعليم.

لقد أتاح هذا المؤتمر الفرصة لمعرفة ما عمله الآخرون، واكتشاف ألوان المعرفة، وما أحرزه العلم والتكنولوجيا في مجالات عدة، فضلاً عن إتاحة الفرصة للدول الأكثر تقدماً مع الدول الأقل تقدماً لتبادل الخبرات.

ولعل من أهم ما تم طرحه من وجهة نظري- هي أنظمة جديدة للتدريب المهني وتدريب الموظفين والفنيين، ووضع البرامج المختصة للتدريب في الجامعات والمعاهد الفنية.

وهذه الموضوعات كانت وما زالت من أهم الموضوعات شأناً وأكثرها خطراً ووزناً، فالعنصر البشري هو ركن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأية دولة، وأي تقدم تقني افتراضي لا بد أن يُصاحبه تدريب الكوادر حتى قبل الشروع فيه.

هناك محاولات جادة لتوطين الصناعات المختلفة في وطننا الغالي، العسكرية وغيرها، ويحدونا الأمل أن لا تتسارع مجالات التقدم التقني والرقمي دون أن يصحب ذلك تزويد العنصر البشري بالبرامج المعدة سلفاً من تهيئة وتدريب، لتسير القفزات جنباً إلى جنب وفق خطة وطنية محكمة، وبالله التوفيق.

سوريا: الجوع يطرق أبواب أكثر من نصف السكان في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية

المصدر: موقع الأمم المتحدة الاربعاء 23 شعبان 1444 هـ - 15 مارس 2023م
<https://news.un.org/ar/story/2023/03/1118857>

قال برنامج الأغذية العالمي إن حوالي 12.1 مليون شخص في سوريا، أي أكثر من نصف عدد السكان، يعانون من انعدام الأمن الغذائي، مما يجعلها من بين البلدان الستة التي تعاني من أعلى معدلات انعدام الأمن الغذائي في العالم. ويعزى هذا التدهور في الأمن الغذائي إلى أسباب عدة، من بينها اعتماد البلاد الشديد على الواردات الغذائية، بعدما كانت تتمتع باكتفاء ذاتي في إنتاج الغذاء في الحقبة الماضية، فضلا عن آثار الصراع الذي سيتجاوز عامه الثاني عشر. هذا بالإضافة إلى الدمار الذي خلفته الزلازل التي ضربت سوريا وتركيا مؤخراً، والتي فاقتحت الاحتياجات الإنسانية الكبيرة بالفعل.

إلى متى؟

وبحسب برنامج الأغذية العالمي، فإن متوسط الأجر الشهري في سوريا يغطي حالياً حوالي ربع الاحتياجات الغذائية للأسرة فقط. وتظهر أحدث البيانات أن سوء التغذية أخذ في الارتفاع، مع وصول معدلات التقزم بين الأطفال وسوء التغذية لدى الأمهات إلى مستويات غير مسبوقة. وتساءل كين كروسلي، المدير القطري للبرنامج في سوريا، عن الوضع الذي يجب أن يصل إليه الشعب السوري ليقول العالم "كفى"، وأضاف: "قصص تهجير وعزلة وجفاف وانهيار اقتصادي والآن زلازل ذات أبعاد مذهلة. إن السوريين يتمتعون بمرونة كبيرة، ولكن هناك حدود لما يمكن أن يتحملة الأشخاص". ومن المتوقع أن يستمر المسار التصاعدي لسعر سلة المواد الغذائية الأساسية التي يقيس عليها برنامج الأغذية العالمي نسبة تضخم أسعار الغذاء. وقد تضاعف سعر هذه السلة عما كان عليه منذ سنة، وزاد بمقدار 13 ضعف سعرها قبل ثلاث سنوات.

"لقد نسينا العالم"

وقال برنامج الأغذية العالمي إن الزلازل الأخيرة سلطت الضوء على الحاجة الماسة إلى زيادة المساعدات الإنسانية في سوريا، ليس فقط للأشخاص المتضررين من الزلازل، ولكن أيضاً للذين يعانون بالفعل من الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية، وأزمة الوقود، والصدمات المناخية المتتالية.

فقد بلغت أسعار الغذاء والوقود أعلى مستوياتها منذ عقد، بعد سنوات من التضخم وانهيار قيمة العملة. وقد أدى تضرر البنية التحتية وارتفاع تكلفة الوقود والظروف الشبيهة بالجفاف إلى هبوط إنتاج القمح في سوريا بنسبة 75 في المائة. وأكد البرنامج أن أزمة التمويل التي يواجهها في سوريا تهدد بتقليص المساعدات فيما الناس بأمر الحاجة إليها. ويحتاج البرنامج إلى 450 مليون دولار أمريكي بشكل عاجل كحد أدنى، لمواصلة المساعدات لأكثر من 5.5 مليون شخص في جميع أنحاء سوريا حتى نهاية العام. ويشمل ذلك المبلغ 150 مليون دولار لتوفير المساعدات الغذائية لمدة ستة أشهر لحوالي 800 ألف شخص تضرروا من الزلازل.

وقال البرنامج إنه سيضطر إلى تقليص عدد المستفيدين من خدماته بشكل حاد بحلول تموز / يوليو إذا لم تتوفر الموارد الكافية. ومن بين الخدمات التي يقدمها البرنامج الحصص الغذائية، والبرامج التغذوية، والوجبات المدرسية، والقوائم النقدية، ودعم سبل العيش، وبناء قدرة المجتمعات على الصمود، وشبكات الأمان الاجتماعي.

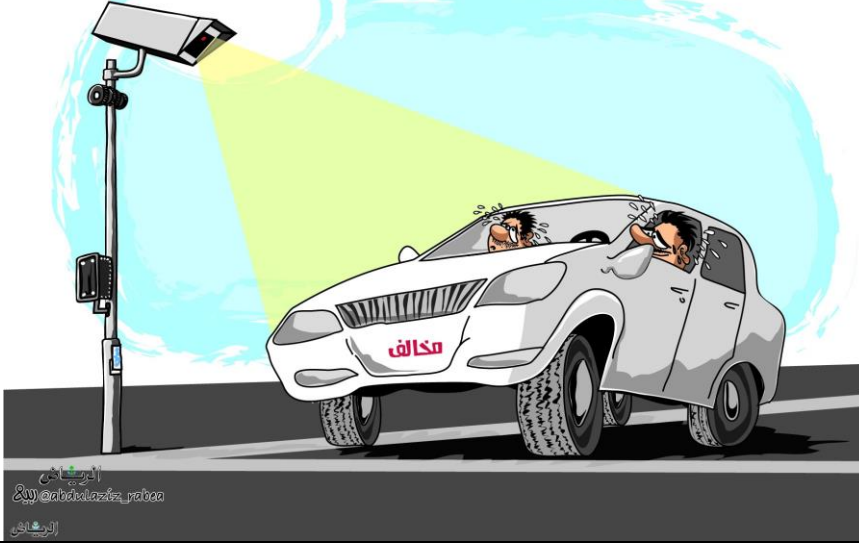
وبحسب كورين فلايشر، المديرية الإقليمية للبرنامج للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية، فإن العديد من السوريين يرددون عبارة "لقد نسينا العالم الآن"، وشددت على أن هذه العبارة "تذكير صارخ بالحاجة إلى بذل المزيد من الجهود"، وأضافت: "نحن بحاجة إلى الأموال لمواصلة توفير الغذاء لملايين العائلات - حتى يتمكن السوريون من تأمين غذائهم بأنفسهم من جديد."

ويقول برنامج الأغذية العالمي إنه يعمل أيضاً على إيجاد حلول طويلة الأجل لمساعدة المجتمعات في سوريا للحد من اعتمادها على المساعدات الغذائية المباشرة من خلال دعم إعادة تأهيل أنظمة الري والمطاحن والمخابز والأسواق في جميع أنحاء البلاد. وأكد البرنامج أن مثل هذه الاستثمارات تحقق عوائد أكبر مقارنة بتقديم المساعدات الغذائية التقليدية، وقالت إنه يمكن لكل دولار يتم استثماره في إعادة تأهيل المخابز أو قنوات الري، على سبيل المثال، أن يقلل التكلفة السنوية للدعم الغذائي العام بما يزيد عن ثلاثة دولارات.



كاريكاتير

عدم الالتزام بالهسار



الرياض
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء
23 شعبان 1444 هـ - 15 مارس
2023م

<https://www.alriyadh.com/2002581>



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاربعاء 23 شعبان 1444 هـ -
15 مارس 2023م

https://www.aleqt.com/2023/03/15/article_2510871.html